Sudan Rights Watch Network

السودان تحت المجهر الدولي: تقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية يفضح فظائع الحرب ومجلس حقوق الإنسان أمام اختبار المسؤولية

بيان | 7 سبتمبر 2026

I. توطئة

1. تتابع "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان"، ومن خلال حضورها في جنيف، باهتمام بالغ وتقدير عميق انطلاق أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وما يتصل بها من نقاشات ومداخلات حول الأوضاع الإنسانية والحقوقية في السودان، وفي مقدمتها مداخلة المفوض السامي لحقوق الإنسان، إلى جانب ما ورد في تقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن السودان الاخير المعنون **"تاجيج النزاع في السودان: الأسلحة والمقاتلون شبكات الدعم الحارجي"**، من نتائج واستنتاجات وتوصيات تتعلق بحجم الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون خلال النزاع الدائر في البلاد.

2. وإذ ترحب الشبكة بما تضمنه تقرير بعثة تقصي الحقائق من توثيق وتحليل للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وبقية المواثيق والمعاهدات الاقليمية والدولية، فإنها تعتبر صدور التقرير خطوة في غاية الأهمية في مسار كشف الحقائق ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه الشعب السوداني، ولا سيما ملايين المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة القتل والنزوح القسري والتدمير الواسع للبنية المدنية، والانتهاكات التي مست الحق في الحياة والسلامة الجسدية والكرامة الإنسانية وغيرها.

3. وتؤكد الشبكة أن أهمية تقرير البعثة، لا تقتصر على ما أورده من وقائع وانتهاكات، وإنما تمتد إلى كونه يمثل أداة مهمة لتعزيز جهود التوثيق والمساءلة، وحفظ الأدلة، وتحديد المسؤوليات، ودعم مسارات العدالة الوطنية والدولية، بما يحول دون إفلات مرتكبي التجاوزات والانتهاكات الخطيرة من العقاب.

II. إشادة بتقرير بعثة تقصي الحقائق

4. تعرب "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" عن تقديرها الكبير للجهود التي بذلتها بعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن السودان في جمع المعلومات والاستماع إلى الضحايا والشهود وتحليل أنماط الانتهاكات، وترى أن ما توصلت إليه البعثة يستوجب التعامل معه بجدية ومسؤولية، بعيداً عن التسييس أو الانتقائية أو محاولات طمس الحقائق.

5. وتؤكد الشبكة أن الضحايا السودانيين بحاجة إلى أن تتحول نتائج التقارير الدولية من مجرد وثائق وبيانات إلى إجراءات ملموسة تكفل:

- حماية المدنيين ومنع استمرار الانتهاكات.

- ضمان الوصول الإنساني الآمن وغير المقيد إلى المتضررين.

- التحقيق المستقل والشفاف في الجرائم والانتهاكات.

- تحديد المسؤولين عنها، أياً كانت مواقعهم أو انتماءاتهم.

- ضمان عدم الإفلات من العقاب.

- توفير سبل الانتصاف وجبر الضرر للضحايا.

- حفظ الأدلة المتعلقة بالانتهاكات بما يضمن إمكانية استخدامها في إجراءات العدالة مستقبلاً.

6. وتشدد الشبكة على أن المساءلة ليست عائقاً أمام السلام، بل أحد شروط السلام المستدام، وأن أي تسوية سياسية لا تتعامل بجدية مع حقوق الضحايا والعدالة والمحاسبة ستظل عرضة لإعادة إنتاج دورات العنف والانتهاكات.

III. أهمية انعقاد مجلس حقوق الإنسان في جنيف

7. ترى الشبكة أن بدء أعمال مجلس حقوق الإنسان في هذا الشهر- سبتمبر في هذه المرحلة يمثل فرصة مهمة لإبقاء الأزمة السودانية في صدارة الاهتمام الدولي، ومنع تحولها إلى أزمة منسية رغم استمرار تداعياتها الإنسانية والحقوقية العميقة.

8. وتدعو الشبكة أعضاء المجلس والدول الأعضاء والمراقبين والآليات الاقليمية والدولية ذات الصلة إلى التعامل مع الوضع في السودان باعتباره أزمة حقوق إنسان وأزمة حماية مدنيين تتطلب استجابة دولية متواصلة ومنسقة، لا تقتصر على البيانات والإدانات.

9. كما تحث الشبكة المجلس على مواصلة متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها تقرير بعثة تقصي الحقائق الأخيرة، وتعزيز قدرات التوثيق والتحقيق المستقل، وضمان استمرار الرصد الدولي للانتهاكات، خصوصاً في المناطق التي يتعذر فيها وصول المنظمات الحقوقية والإنسانية بصورة منتظمة.

IV. تقدير مداخلة المفوض السامي لحقوق الإنسان

10. تعلن "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" عن تقديرها الواسع لما تضمنته مداخلة المفوض السامي لحقوق الإنسان وبقية المداخلات من بعثات الدول والحكومات والممثلين من تأكيد على خطورة الوضع الحقوقي والإنساني في السودان وضرورة وضع حماية المدنيين وحقوق الإنسان في صميم الاستجابة الدولية.

11. وترى الشبكة أن صوت المفوض السامي داخل منظومة الأمم المتحدة يمثل أهمية خاصة في إيصال معاناة المدنيين والضحايا إلى المجتمع الدولي، وفي التأكيد على أن احترام القانون الدولي وحماية المدنيين لا يمكن أن يكونا رهناً بالتطورات السياسية أو العسكرية.

12. وفي هذا السياق، تدعو الشبكة المفوضية السامية لحقوق الإنسان والآليات ذات الصلة إلى مواصلة تعزيز حضورها وآلياتها للرصد والتوثيق في السودان، والتعاون الوثيق مع المنظمات السودانية المستقلة والمدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا والناجين، بما يضمن نقل الوقائع من الميدان بصورة دقيقة ومستقلة.

V. دعوة المجتمع الدولي إلى إجراءات عملية

13. تؤكد الشبكة أن المرحلة الراهنة تتطلب الانتقال من التعبير عن القلق إلى اتخاذ خطوات عملية، وتدعو المجتمع الدولي، ومجلس حقوق الإنسان، والدول المعنية، إلى:

1. الضغط على جميع أطراف النزاع للامتثال الفوري للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
2. ضمان حماية المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والفئات والمجموعات الأكثر عرضة للخطر.
3. وقف الهجمات على المدنيين والمنشآت والأعيان المدنية، واحترام قواعد التمييز والتناسب والاحتياطات الواجبة في العمليات العسكرية.
4. ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين، وعدم استخدام الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية كأداة في النزاع.
5. دعم آليات التحقيق والمساءلة الدولية، وحماية الشهود والضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يساهمون في كشف الانتهاكات.
6. تعزيز حفظ الأدلة والوثائق المتعلقة بالجرائم والانتهاكات، بما في ذلك الأدلة الرقمية وشهادات الضحايا والشهود.
7. ضمان مشاركة الضحايا والمجتمع المدني السوداني في النقاشات المتعلقة بالعدالة والمساءلة والسلام، وعدم اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل السودان بمعزل عن أصوات المتضررين.
8. ربط مسارات السلام بالعدالة وحماية حقوق الإنسان، بما يمنع منح الحصانة لمن تثبت مسؤوليتهم عن الجرائم الدولية الخطيرة.

VI. رسالة إلى الضحايا والناجين

14. تؤكد "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" أن الضحايا والناجين ليسوا مجرد أرقام في التقارير الدولية والاقليمية، وإنما أصحاب حقوق أصيلة يجب أن تكون معاناتهم وكرامتهم وحقهم في العدالة محوراً لأي استجابة وطنية أو دولية أو أقليمية.

15. وتجدد الشبكة تضامنها مع جميع ضحايا الانتهاكات، ومع الأسر التي فقدت أبناءها، والنازحين واللاجئين، والنساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف والانتهاكات، والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني، وكل من دفع ثمناً باهظاً نتيجة الحرب والانتهاكات. كما تؤكد أن توثيق الانتهاكات وحفظ شهادات الضحايا يمثلان جزءاً أساسياً من بناء ذاكرة وطنية تحفظ الحقيقة وتمنع إنكار الجرائم أو تكرارها.

VII. مسؤولية الأطراف السودانية

16. تشدد الشبكة على أن المسؤولية الأولى عن حماية المدنيين واحترام القانون الدولي تقع على عاتق أطراف النزاع والقوى الفاعلة على الأرض، وأن أي طرف يثبت تورطه في انتهاكات جسيمة يجب أن يخضع للتحقيق والمساءلة وفقاً للمعايير القانونية ذات الصلة.

17. وتدعو جميع الأطراف إلى وقف الخطاب التحريضي وخطابات الكراهية التي تزيد من مخاطر العنف والانتهاكات، وإلى احترام العمل الإنساني والحقوقي والصحفي، وعدم استهداف أو تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان أو الشهود أو الناجين.

18. في ختام البيان؛ إن "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" إذ ترحب بتقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية وبالاهتمام الذي يوليه مجلس حقوق الإنسان للأزمة السودانية، فإنها تؤكد أن قيمة هذه الجهود تقاس بقدرتها على إحداث أثر حقيقي في حياة المدنيين والضحايا.

19. وتدعو الشبكة مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة المعنية إلى مواصلة الضغط من أجل حماية المدنيين، وتعزيز الرصد والتوثيق، ودعم العدالة والمساءلة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، والعمل على إنهاء دورة الإفلات من العقاب التي أسهمت في تفاقم الأزمات والانتهاكات في السودان.

20. كما تؤكد الشبكة استعدادها لمواصلة التعاون المهني والمستقل مع الآليات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وتقديم ما يتوافر لديها من معلومات وشهادات ومواد توثيقية وفق المعايير الحقوقية المعتمدة، بما يخدم الحقيقة والعدالة وحقوق الضحايا. وتشدّد على ان السودان بحاجة إلى سلام يحمي الإنسان، وعدالة تنصف الضحايا، ومؤسسات تضع الكرامة الإنسانية وسيادة القانون فوق الحسابات السياسية والعسكرية.

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان

7 سبتمبر 2026